بان يكون نصبهما بالتبعية لا العطف ولا يرد نقضا على القاعدة او يكون نصبهما بالتبعية مع
العطف لكن بالعمل بالعامل الذي هو ولده ويكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب
زيد الذباب ويتوهم مناسبة الاولى للقاعدة والمعنى الذي يطير فيغضب زيد بتبعيته
الذباب ويمكن ان يقدر منه ضمير اي الذي يطير ويغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
اي اوقع العطف **على** وجود **عاملين** بان عطف شيئان على معموليهما بعاطف واحد وقال
بعض الشارحين للباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه **مختلفين** اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر ✿
اكل امرئ تحسبين امرأ ✿ ونار توقد بالليل نارا ✿
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه **لم يجز** عند الجمهور بحسب الحقيقة لان
الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين **خلافا للفراء** فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على
مورد السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء انما في
جميع المواد عند الجمهور **الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** وان في الدار زيدا والحجرة عمرو اي الا في صورة
تقدم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع **خلافا لسيبويه** فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه

التاكيد تابع

يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بحر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة
التاكيد تابع **يقرر امر المتبوع** اي حاله وشانه عند السامع
يعني انه يجعل حاله وشانه مقررا عنده **في النسبة** اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فتثبت
عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك مالدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع بتكرار اللفظ نحو ضرب
زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل
قتل زيد لئلا يتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرار اللفظ
حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه **او في الشمول** اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع بالنسبة بالمعنى
الذي ذكرنا او في شمول المتبوع افراده كلها دفعا لظن السامع نحو الا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده كلها فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلا وكلتا ونحوهما
وانتهم ونحوها هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لا لذلك على
مغاير متبوعها وافادتها توضيح متبوعاتها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه وهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا احاصل ما ذكره المص في شرحه **وهو** اي التاكيد **لفظي** اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ **ومعنوي** اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظي** منه

Copyright © King Saud University